

## بيان : القطاع الطلابي الاتحادي - سطات

عقد القطاع الطلابي الاتحادي بجامعة الحسن الأول - سطات، اجتماعا افتراضيا عن بعد استهل بادئ ذي بدء، بتجديد الرحمات على روح فقيدنا وفقيد الأمة الأستاذ **عبد الرحمان اليوسفي** ، اذ يسجل فصيلنا الطلابي في هذا الصدد امتعاضه الشظديد من فظاعة جريمة تدنيس النصب التذكاري و الذي لازال مرتكبها حرا طليقا الى حدود كتابة هذه الأسطر .

ثم تدارس بعدها عضوات و أعضاء الفصيل بشكل مستفيض، القضايا المرتبطة بمحيط الجامعة و بمستجدات منظومة التعليم العالي، خاصة آلية التعليم عن بعد كتدبير مرحلي فرضته جائحة كورونا، و ما صاحبها من صعوبات واجهت الطلبة في مسaire هذا الأسلوب الحديث في التدريس، نتيجة عدة أسباب منها : ماهو متعلق بالعشوائية التي تخبطت فيها عمادة كلية الحقوق و الاقتصاد في احتواء الوضع الاستثنائي الطارئ هو ما تجسد بشكل واضح في استفراد هذه الأخيرة ببعض القرارات المصيرية دون إشراك الطلبة أو من ينوب عنهم بل وأقصت جل المكونات التي تعد شريكا أساسيا في تدبير شؤون و مصالح الطالبات والطلاب ومنها ماهو متعلق بغياب حس المسؤولية والضمير الأخلاقي المهني عند بعض أطر هيئة التدريس التي لم تكن عن حسن تطلعات الجميع في الاتصال الذؤوب و المواكبة الدورية مع الطلبة اذ وقفنا في هذا الباب على مجموعة من ردود الافعال السلبية على صفحتنا الرسمية بموقع فايسبوك ، تصف الوضع باللامبالاة و التقاعس في الانصات الجدي للطلبة منذ فرض حالة الطوارئ الصحية ببلادنا في مارس الماضي.

ليعرج بعد ذلك المتدخلات و المتدخلون لمناقشة الوضع الداخلي للحزب ما ثار حوله من نقاشات في الآونة الأخيرة، وعليه فاننا في فصيل الطلبة الاتحاديين بسطات نعلن ما يلي :

**أولاً-** نرفض سياسة الأذان الصماء التي تنهجها عمادة الكلية في التعامل مع هموم ومشاكل الطلبة طيلة مدة الطوارئ الصحية المفروضة ببلادنا ، والتي أبانت عن قصر باع الإدارة في التواصل وحسن الاصغاء في فترة الأزمات والظروف الاستثنائية، كما نشدد على لفت الانتباه لظاهرة **الأمية الرقمية** التي تعصف بالتحصيل العلمي الافتراضي وتضرب مبدأ تكافؤ الفرص في مقتل .

**ثانياً-** نستنكر غياب الالتزام وروح المسؤولية وأخلاق الضمير المهني عند بعض الاساتذة الذين تخلفوا أو قصروا في بث الدروس أو تسجيل المحاضرات أو تمكين الطلبة من كل ما من شأنه أن يسد الفراغ الذي أحدثته الظروف القاهرة، الأمر الذي يفرض معه مطالبة السيد العميد بتوجيه استفساراته في هذا الخصوص، دون أن ننسى تحية الأساتذة الذين أبانوا عن حسهم الوطني العالي وكانوا في الموعد مع بنات و أبناء الشعب .

**ثالثاً-** نستفسر ادارة الحي الجامعي عن مآل ممتلكات وأغراض الطلبة التي ظلت بغرفهم الخاصة، و ندعو مدير الحي الى البحث في خطة عملية وبرمجة زمنية تمكن الطلبة المتواجدين بالمنطقة المرخص لها بالتنقل. من استرجاع لوازمهم الشخصية مع المراعاة للاجراءات الوقائية التي تفرضها حالة الطوارئ الصحية بالبلاد .

**رابعاً-** نعبر عن دعمنا لما جاء به بيان المكتب السياسي من مقترحات تهتم الشأن الاقتصادي، السياسي ، الاجتماعي والحقوقي، بالإضافة لما حملته من حلول عملية تعتبر بمثابة خارطة توجيهية لمغرب ما بعد كورونا، اذ يشكل و الارضية التوجيهية التي تقدم بها الأخ الكتاب الاول والتي لاقت استحسان القوى الاشتراكية والتقدمية بالعالم، نبراسان يثيران الطريق نحو **الدولة القوية العادلة والمجتمع الحدائي المتضامن** .

**خامساً-** نجدد رفضنا لمضامين مشروع القانون 22-20 بالصيغة المسربة، و التي لا تمت بأي صلة لارثنا النضالي و المنافية لقيم ومبادئ الاتحاد الاشتراكي الذي كان وسيظل في طليعة المدافعين عن الحريات العامة الكونية و حقوق الانسان الادمية التي لا تقبل الايمان بجزء منها و الكفر بالجزء الآخر، ولا توظيفها في المزايدات السياسية الواهية.

**سادساً-** نستغرب من بعض ممارسات الاخوة بالمكتب السياسي البعيدة كل البعد عن ما ألفناه من أخلاقيات تدبير الاختلاف داخل الصرح الاتحادي لا خارجه، اذ نشدد في هذا السياق على ضرورة تحمل المسؤوليات التنظيمية و السياسية بشكل مشترك و متضامن قيادة وقواعد، بدل الهروب الجبان بالنقاش الداخلي الى وسائط التواصل الاجتماعي التي قد تجعل من هذه الممارسات مطية لتصريف مواقف العداء من قبل الفرقاء والخصوم السياسيين الذين ما فتئوا يترصدون هفوات الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية .

**سابعاً -** نعبر عن أسفنا الشديد حيال الفاجعة المؤلمة التي راح ضحيتها شاب مغربي بالديار الاسبانية والمسمى قيد حياته **الياس الطاهيري** ، الذي لفظ أنفاسه الأخيرة تحت أقدام ست رجال اسبان ، بعد مداهمتهم لجناحه الخاص بمركز لايواء القاصرين، اذ تتشابه طريقة القتل هذه مع حادثة الامريكي جورج فلويد الذي قبلت أمريكا رأسا على عقب. حيث ندين و بشدة الصمت الرهيب لوسائل اعلامنا المغربي وكافة القوى الدبلوماسية والسياسية والحقوقية في المطالبة ...

.. باعادة فتح التحقيق في الواقعة التي حفظ ملفها في يناير الماضي واعتبار ما جرى **حادثًا عرضيا عنيفا** ، مع الضغط بكل الوسائل لحاسبة الجناة و تعويض عائلة الضحية جبرا لضررها الذي لا يعوض بثمن .

**ثامنا** -نشجب كل المحاولات الخبيثة لبعض الهيئات الحقوقية للتأثير في مجريات القضية المعروضة حاليا على أنظار القضاء والتي باتت تعرف بقضية الريسوني و آدم محمد، اذ نؤكد في فصيلنا الطلابي على تمتيع الطرفين بكافة الضمانات القانونية في المحاكمة العادلة ، بصفتها مشتكي و مشتكى به، الى أن يفرج عن الحكم البات واستنفاد كل مراحل التقاضي ، كما نرفض بالبات و المطلق أي تشهير أو تجريح قد يطال الطرفين بسبب مواقفهما الشخصية و المهنية ، و كذا اختياراتهما وميولاتهما الجنسية ، على اعتبار مساواتهما أمام القانون في الحقوق والواجبات بما تكفله المواثيق السارية فوق تراب هذا الوطن .

**تاسعا** - نعبّر عن تضامننا مع عائلة الطفلة **اكرام** ضحية الاعتداء الجنسي، و ندعو الى تشديد عقوبات هتك العرض و اغتصاب الأطفال بمواد القانون الجنائي، مع التأكيد على أن **الدعوى العمومية ملك للمجتمع** حتى لو تنازل الضحية أو وليه عن المتابعة القضائية.



القطاع الطلابي الاتحادي بجامعة  
الحسن الأول - سطات